شنـاشيــل

استقالة .. بجلاجل !

■ عدنان حسين

إذا صحّ الخبر فإن النائب الأول لرئيس الجمهورية عادل عبد المهدي يستحق التحية والتقدير.. والسلام المربّع أيضاً، وكذا منظمته السياسية، المجلس الإسلامي الأعلى. فما قاما به يعيد الأمل بالحياة إلى النفوس المحطّمة والأرواح المنكسرة للعراقيين الذين يتضاعف كل يوم لديهم الشعور بان النحس والشؤم قدرهم الأبدي الذي لا فكاك منه.

فإذا صحّ الخبر سيرى العراقيون كوّة يتسرب منها شعاع ضوء في نهاية النفق المظلم، الذي وضعهم فيه صدام حسين ربع قرن وأبقاهم فيه خلفاؤه للسنة الثامنة على التوالي، وسيشعرون بان دنياهم التعيسة لم تزل فيها بقية من خير وليست كلها شرّ.

الخبر قال إن مصدراً رئاسياً كشف الأحد عن أن السيد عبد المهدي استقال " قدّم يوم الجمعة (٢٧ أيار) كتاباً رسمياً إلى الرئيس جلال طالباني يطلب فيه منه قبول استقالته من منصبه كنائب أول لرئيس الجمهورية العراقية"، معبّراً عن "عدم رضاه عن أداء مجلس رئاسة الجمهورية بعد تصويت البرلمان على نواب الرئيس وسوء كيفية إدارة الدولة"، وأضاف أن من أهم أسباب استقالة النائب الأول "إدراج موضوع نواب رئيس الجمهورية ضمن الأزمة السياسية الحاصلة في البلاد، إضافة إلى ما تسببت به من نقمة شعبية وعدم رضا لدى المرجعية الدينية مسألة تصويت البرلمان على ثلاثة نواب للرئيس".

والمهم أن المصدر أكد أن "عبد المهدي هذه المرة لن يتراجع عن قرار استقالته حتى لو لم يقبل طالباني". وأظن أن كل العراقيات والعراقيين يتمنون على الرئيس طالباني أن يقبل الاستقالة على الفور تعزيزا لثقتهم بالمستقبل الذي يبدو لهم قاتماً وذا أفق مُغلق ما دام لديهم نظام حكم لا يشبهه أي نظام في العالم.. نظام أعوج وأعرج وتعيس، يُعيّن فيه نواب رئيس الجمهورية ونواب رئيس الوزراء بالجملة في سلال لا تفرق في شيء عن سلال جمع الطماطة والبطيخ!، بل ويُعيّن فيه أعضاء البرلمان بالطريقة ذاتها التي يتعين بها الآن موظفو الحكومة، حيث يجري اختيار معظمهم من بين الفاشلين وليس الناجحين في الانتخابات العامة، وبالقرار المباشر من رؤساء الأحزاب والكتل والائتلافات السياسية وليس باختيار الناخبين.

استقالة السيد عبد المهدي، إن حدثت، ستكون مبادرة فريدة من نوعها (مع حفظ التقدير لمبادرة السيد جعفر باقر الصدر بالتخلي عن عضويته في البرلمان) تمسّ حاجة العراقيين بشدة إليها في عهدهم التعيس هذا الذي يشهدون فيه بأم العين كيف يستقتل -كما الوحوش الجائعة- أصحاب أنصاف الكفاءات وأرباعها، بل معدموها أيضاً، على المناصب، وكيف يزوّر أصحاب لحى كاملة أو نصفية وجباه مصبوغة بالشهادات الدراسية والوثائق الرسمية للاستحواذ على مناصب الدولة ووظائفها، وكيف يقبض هؤلاء ، وكذا أصحاب ياقات بيضاء، الرشى بالملايين لتمرير العقود المغشوشة والصفقات الفاسدة، ما أفقد ثقة العراقيين حتى بأنفسهم وكفّرهم بعقائدهم الدينية ومبادئهم الوطنية.

من أجل هذا ستكون استقالة السيد عبد المهدي، بالأسباب المعلن عنها، حقنة إنعاش للوطنية العراقية التي تنسحق سحقاً تحت الجنازير الطائفية والعشائرية والحزبية والعائلية على مدار الساعة، وستنطوي على فضيحة بجلاجل تُسجّل بأسماء ضواري المناصب.

ننتظر تأكيد الخبر، ثم قبول الرئيس طالباني الاستقالة، لكي نصفّق بحرارة للسيد عبد المهدي والمجلس الأعلى ونقرئهم عنا وعن أهلنا السلام والتقدير تحية لهما عن موقف وطني وأخلاقي انتظرنا مثيلا له منذ زمن.

العامري: الكويت لم ترد على مقترحاتنا وتسلّمت تعويضات تصل إلى ٣١ مليار دولار

□ متابعة/ المدى

الملف العراقي الكويتي يزداد تعقيدا.. (أرشيف)

كشف وزير النقل عن تسلم الكويت تعويضات مالية من العراق تصل الى اكثر من ٣١ مليار دولار، مشيرا الى أن الحكومة العراقية قدمت جملة من المقترحات خلال زيارة وفد عراقي رفيع المستوى إلى الكويت مؤخراً ولم تحصل على أي رد منهم حتى الآن.

يأتي ذلك في وقت أكد خبير قانوني عراقي أمس الاثنين أن الكويت لا تمتلك حق تجميد أموال في الأردن تعود لشركة الخطوط الجوية العراقية لأنها أعلنت إفلاسها.

وبحث وزير النقل هادي العامري خلال اليومين الماضيين في عمان مع كبار المسؤولين في الحكومة الأردنية إجراءات تصفية شركة النقل البرية العراقية الأردنية، وتوقيع مذكرة تفاهم تمهيدا لانجاز مشروع ربط البلدين بخط سكك حديدية.

وتزامنت زيارة وزير النقل مع إقدام الكويت على حجز أرصدة الخطوط الجوية العراقية في البنوك الأردنية بقيمة ١,٥ مليون دولار، وحجز مكتبها في عمان بموجب حكم قضت به محكمة في عمّان يتعلق بالنزاع القائم بين الشركة العراقية ونظيرتها الكويتية يعود لحقبة اجتياح الكويت في عام ١٩٩٠.

وعلى هامش الاجتماعات مع نظيره الأردني مهند القضاة، ولقاء رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت، وعبّر وزير النقل العراقي لإذاعة العراق الحر عن أسفه للإجراء الذي اتخذته الكويت بحجة مطالبتها بتعويضات مالية بقيمة ١,٢ مليار دولار بسبب احتجاز النظام السابق عشر طائرات كويتية وأجزاء طائرات عند اجتياحه الأراضي الكويتية، وأضاف قائلاً: "تذهب ٥٪ من واردات النفط العراقي ومنذ سنوات إلى التعويضات الكويتية، فالكويت حصلت حتى يومنا هذا على أكثر من ٣١ مليار دولار، وان الحكومة العراقية قدمت جملة من المقترحات خلال زيارة وفد عراقي رفيع المستوى إلى الكويت مؤخراً ولم نحصل على أي رد منهم حتى الآن".

وبيّن العامري أن الكويت استطاعت الحصول على حكم قضائي من إحدى المحاكم البريطانية يمكّنها من حجز أرصدة الخطوط الجوية العراقية في أي بلد، بعد أن قدمت وثائق وشهادات وصفها بأنها مزورة إلى هذه المحكمة، وقال إن الحكومة العراقية قد تضطر إلى حل الخطوط الجوية العراقية في حال فشل التوصل إلى تسوية هذه القضية لتفادي المطالبات الكويتية.

ويتزامن الإجراء الكويتي مع إنشاء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان وخنق الموانئ العراقية وعرقلة الملاحة فيها، فيما يروم العراق تطوير ميناء الفاو الكبير، وفي هذا السياق يقول العامري إن "إصرار الكويت على إنشاء الميناء الذي يعتبر خرقاً واضحاً للقرار المرقم ٨٣٣ الصادر في عام ١٩٩٣ من مجلس الأمن الدولي، والذي ينص على الملاحة الآمنة في خور عبد الله، سيجعل العراق ايضاً في حل من هذا القرار الذي هو مجحف بحق العراق".

من ناحية أخرى، قال خبير قانوني انه لا يحق للسلطات الكويتية تجميد أموال في الأردن تعود لشركة الخطوط الجوية العراقية لأنها أعلنت إفلاسها، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن استردادها يتم فقط عبر توكيل محام.

وأعلنت وزارة النقل أواخر العام الماضي أن الخطوط الجوية العراقية ستستمر في عملها حتى في حال أعلنت إفلاسها.

وتتولى شركة الخطوط الجوية حالياً مهمة إدارة وتشغيل النقل الجوي في البلاد من خلال التشغيل المشترك مع الدول الأخرى.

ويقول العراق إن الكويت قامت بتجميد أرصدة شركة الخطوط الجوية العراقية في الأردن بسبب مشاكل مالية متراكمة في أعقاب غزو صدام للكويت الذي استمر لنحو نصف عام في تسعينيات القرن الماضي.

وقال رئيس جمعية الثقافة القانونية طارق حرب لوكالة كردستان للأنباء إن "شركة الخطوط الجوية العراقية أعلنت إفلاسها رسميا، وجميع الخطوط علمت بالأمر بضمنها الكويت (التي) ليس من حقها تجميد أموال شركة أعلنت إفلاسها بصورة رسمية".

وقررت الحكومة العراقية في أيار من العام المنصرم حل شركة الخطوط الجوية العراقية بعد إفلاسها، فيما يرى محللون أنها جاءت لتجنب دعاوى قدمتها السلطات الكويتية ضدها في المحاكم البريطانية.

واندلعت الأزمة عندما بدأت أول رحلة للخطوط العراقية لتدشين خط لندن بعد توقف دام أكثر من ٢٠ عاما في أوائل شهر أيار الماضي، وبمجرد هبوط الطائرة في مطار لندن كان في انتظارها حكم قضائي بريطاني يقضي باحتجاز الطائرة العراقية، بناء على دعوى تقدمت بها شركة الخطوط الكويتية ضد نظيرتها العراقية.

وتطالب الشركة الكويتية بتسديد مبلغ ١,٢ مليار دولار، بسبب استيلاء النظام السابق حينها على ١٧ طائرة تملكها الخطوط الجوية الكويتية أثناء غزوه الكويت في العام ١٩٩٠.

واوضح حرب ان استعادة أموال الشركة يتطلب توكيل محام في المحاكم الاردنية.

وتقول السلطات العراقية ان الكويت جمدت أكثر من مليون ونصف المليون دولار تابعة للخطوط الجوية العراقية في الأردن.

ويسعى العراق الى حل الازمة عبر كبار مسؤوليه. وشهدت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والكويت توترا عاليا بشأن خلافات موجودة اصلا منذ الغزو، لكنها ازدادت حدة بعد شروع الجانب الكويتي ببناء ميناء محاذ للمياه الإقليمية العراقية، وتجميد اموال لشركة مفلسة، ومضايقة صيادين عراقيين.

وحددت الحكومة العراقية التعويضات المالية للكويت بمقدار ١٥٠ مليون دولار، الا ان الكويت تطالب بمليار و٣٠٠ مليون دولار بدعوى انها فوائد متراكمة.

وساطة جديدة لإنهاء أزمة مجلس السياسات

تيار الأحرار: الحكومة جاءت من مبادرة الصدر

□ متابعة/ المدى

أكدت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري أن الحكومة الحالية تشكلت بمبادرة من زعيم التيار مقتدى الصدر، مبينة أن الأخير قادر على حل المشاكل بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية، فيما رجحت توسط الهيئة السياسية للتيار الصدري بين الجانبين خلال الفترة القليلة المقبلة.

وكانت كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري نفت خروجها من التحالف الوطني والتزامها بالشراكة مع دولة القانون.

وقال رئيس الكتلة امير الكناني في تصريح "للمدى": "لا ننوي الخروج من التحالف الوطني ومن يعارض ولا يرغب بالتحالف فليخرج منه وليس التيار لانه اول من دعا لتأسيس تحالف هو السيد مقتدى الصدر".

وقال النائب عن كتلة الأحرار رياض الزيدي إن "عملية تشكيل الحكومة تمت بمبادرة من السيد مقتدى الصدر"، مؤكدا انه "من الممكن حل المشاكل بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية بوساطة أخرى يقودها السيد الصدر".

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن الزيدي أن "قضية المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية ليست شائكة لا تقبل الحل، وإنما يمكن حلها إذا ما جلست جميع الأطراف"، مشيرا إلى أن "الهيئة السياسية للتيار الصدري قادرة للسعي بهذه المبادرة، إلا أنهم لم يباشروا حتى الآن".

وكان امير الكناني صرح للمدى امس الاول إن كتلته ليس لديها مشكلة مع رئيس الوزراء نوري المالكي وانما لديها مواقف ثابتة تتعارض مع مواقف بعض الكتل السياسية التي تشعر بان الصدريين ضدهم، ومن بين تلك المواقف الإصرار على خروج القوات الأمريكية، وهو ما يتعارض مع رؤية المالكي.

ورجح النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري أن "تباشر الهيئة السياسية للتيار السياسية قد تؤدي إلى كارثة إنسانية، معربا عن استعداده للتدخل لحل هذه الأزمة، وأكد استعداده لتقديم الدعم للحكومة قريبا لحل هذه المشاكل".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر اعتبر، أمس الاول، أن الخلافات بين الكتل السياسية تؤدي إلى تعقيد الأزمة السياسية، داعيا إلى ضرورة تدخل الهيئة السياسية للتيار الصدري لحل الأزمة.

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر دعا، في ٢٦ شباط الماضي، إلى إخراج القوات الأمريكية من العراق شعبيا وتعبويا.

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي قد كشفت، الأربعاء الماضي، عن انتكاسة واضحة في اجتماعات الكتل السياسية الأخيرة بشأن تنفيذ بنود اتفاقية أربيل، واصفة تلك الاجتماعات بـ"المخيبة للآمال"، فيما لفتت إلى وجود انحراف واضح عن مبادئ الديمقراطية واتجاه خطير للتفرد بالسلطة والقرار السياسي.

وأعلن رئيس كتلة العراقية في مجلس النواب سلمان الجميلي، أمس، أن القائمة العراقية لن تحضر الاجتماع الذي تعقده الكتل السياسية بعد أن علمت أن ائتلاف دولة القانون لن يقدم إجابة بشأن بعض النقاط الواردة في اتفاقية أربيل التي وعد بتقديمها قبل أسبوعين.

وكان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قد اتهم، الأربعاء الماضي، حزب الدعوة بعدم تنفيذ بنود مبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني، مؤكداً أن تسلم رئاسة مجلس السياسات لا تشرفه من دون وجود مشاركة حقيقية.

وكشفت القائمة العراقية، الثلاثاء الماضي، عن الاتفاق مع ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي على سقف زمني ينتهي مطلع تموز المقبل لإقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء، وتشكيل هيئة جديدة للمساءلة والعدالة، معربة في الوقت نفسه عن مخاوفها من عرقلة تنفيذ الاتفاق.

وكان التحالف الكردستاني قد كشف، في ١٧ أيار الحالي، عن مبادرة كردية ثانية لحل الخلافات بين رئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية إياد علاوي حول المرشحين للوزارات الأمنية، مبيناً أنها تتضمن تفعيل ما تبقى من بنود الأولى بشأن صلاحيات رئيس مجلس السياسات، والجلوس إلى طاولة حوار لحل النقاط الخلافية بين المالكي وعلاوي بدلاً من تبادل الرسائل.

العراقية تتغيب عن آخر حواراتها مع كتلة المالكي

حزب الدعوة: علاوي يغطي على اعترافات إرهابي

□ متابعة/ المدى

وصف عضو في ائتلاف دولة القانون تصريحات زعيم القائمة العراقية إياد علاوي وتهديداتها الأخيرة بـ"السلبية جدا" وستعيق التفاهمات وستقود للأسوأ، مؤكدا أن التصريحات جاءت لاستباق إجراءات المالكي بعد انتهاء مهلة الـ١٠٠ يوم وللتغطية على إجراء تحقيق معه بعد اعتراف احد الإرهابيين ضده.

وقال خالد الأسدي إن "تصريحات القائمة العراقية الأخيرة سلبية جدا وستعيق التفاهمات والحوارات"، مؤكدا أن "استخدام العراقية التهديد والوعيد و طريقة العشائر لا توصل إلى تفاهمات ايجابية بل ستقود للأسوأ"، بحسب قوله.

ونقل عن الأسدي، وهو قيادي في حزب الدعوة تنظيم العراق قوله "نحن في ائتلاف دولة القانون أو في التحالف الوطني لا نعارض أن تكون هناك مواقف مختلفة للكتل السياسية تجاه أي قضية"، داعيا القائمة العراقية إلى "التعامل بمرونة مع القضايا الأساسية التي تهم البلاد وعدم اللجوء إلى التهديد بالانسحاب من العملية السياسية بين الحين والآخر".

وأكد الأسدي أن "تصريحات علاوي الأخيرة لا علاقة لها باتفاقات أربيل، إنما جاءت للتغطية على قضيتين الأولى، هي الاستباق على الإجراءات التي سيتخذها رئيس الوزراء نوري المالكي بعد انتهاء مهلة الـ١٠٠ يوم، والثانية للتغطية على إجراء تحقيق معه ومع كل الأسماء التي وردت باعترافات الإرهابي فراس الذي اعتقلته القوات الأمنية وورد اسم علاوي ضمن اعترافاته".

وعرضت قيادة عمليات بغداد، الجمعة الماضي، اعترافات شخص ينتمي لتنظيم الجيش الإسلامي يدعى فراس حسن فليح ويعمل في منظمة حقوق الإنسان بصفة مدير السجون والمعتقلات متورط بتنفيذ ١٤ عملية إرهابية من بينها اختطاف موكب زفة عرس واغتصاب العروس وقتلها إضافة إلى بقية ذويها بما في ذلك ١٥ طفلاً كانوا مع الزفة، فيما أكد اشتراكه بقتل بائعي غاز وحرق جثثهم، بعد أن كانت مجموعته تتلقى فتاواها من شخص مصري الجنسية.

ولفت عضو دولة القانون إلى "وجود مطالبات بإجراء تحقيقات ومعرفة مدى علاقة علاوي وأثرها في العمليات المسلحة التي نفذتها المجموعة".

وتعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في بيان، عقب تظاهرات الـ٢٥ من شباط الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات وأمهل الوزارات والمجالس المحافظات مئة يوم لتحسين الخدمات، فيما أكدت لجنة الخدمات البرلمانية أنه لا يمكن للمالكي إيجاد حلول جذرية لمطالب المتظاهرين.

وهدد رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، في آذار الماضي، بسحب الثقة من الحكومة الحالية وإسقاطها ما لم تلب مطالب المواطنين، فضلاً عن سحب الثقة من كل وزير لا يستطيع تنفيذ نسبة ٧٥٪ من البرامج الموضوعة لوزارته الأمر الذي عده ائتلاف دولة القانون محاولة من النجيفي لرسم دور له أكبر من دوره الحقيقي.

من ناحية أخرى، أكد القيادي والنائب عن القائمة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي أن قائمته لن تحضر الاجتماع الذي كان من المزمع عقده عصر أمس مع ائتلاف دولة القانون لحل الخلافات بين الطرفين، مشيرا إلى أن دولة القانون تنتهج منهج المماطلة والتسويف.

وقال سلمان الجميلي لوكالة كردستان للأنباء إن "العراقية لن تحضر اجتماع اليوم (أمس) وبالتالي لن يكون هناك اجتماع مع ائتلاف دولة القانون لإكمال الخلافات بين القائمتين"

وأضاف الجميلي انه "قبل أسبوعين طلبنا من دولة القانون الإجابة على أسئلة متعددة متعلقة بالمجلس الوطني للسياسات العليا والوزارات الأمنية ووعدونا أن يقدموها خلال الأسبوع الماضي ولكن عند حضورنا الى الاجتماع طلبوا مهلة أسبوع آخر".

وتابع قائلا إننا "وصلنا من الجهة الراعية للاجتماعات والاتفاقية بان دولة القانون لن يقدم اليوم جوابا عن الأسئلة المطروحة وبالتالي وجدنا أن هناك منهجا للمماطلة والتسويف ورأت القائمة العراقية انه لا داعي من الدخول في مفاوضات عقيمة لا نهاية لها".

يذكر أن اجتماعات عقدت خلال الأيام الماضية بين قادة الكتل السياسية لحل الإشكاليات الدائرة في العملية السياسية.

وشهدت العلاقة بين ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية تأزما وصل إلى حد تبادل الرسائل بين المالكي وعلاوي حول تعطيل مبدأ الشراكة الوطنية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون